

نظرية حركة التاريخ في الفكر الإسلامي الحديث تعدد الطرح ووحدة المضمون للباحثة

م. د. هاجر دوير حاشوش
جامعة بغداد - كلية التربية/ابن رشد للعلوم الإنسانية

المخلص:

يتناول هذا البحث نظرية حركة التاريخ في الفكر الإسلامي الحديث ، وقد تم عرض هذه النظرية من خلال النصوص الأساسية في هذا الفكر ، وهما كتاب السيد محمد باقر الصدر، والدكتور عبد الكريم زيدان، وقد تم بيان عناصر هذه النظرية من خلال التحليل المنطقي لهذه النصوص والمقارنة بينهما، والانتهاج إلى وجود ستة عناصر وهي الآتي:

- ١- السنن والتعدد الاصطلاحي.
- ٢- السنن :خلق الهي.
- ٣- السنة وماهيتها القانونية.
- ٤- المنهج واستنباط السنة.
- ٥- نظرية السنن:ضرورة ثابتة.
- ٦- السنن والتعدد الصياغي.

المقدمة :

المراجع لتأريخ البحث الفكري عند الباحثين الإسلاميين، وعند المقارنة بين حقبة ما قبل جمال الدين الأفغاني وما بعده من حيث الموضوعات التي تم طرحها، يمكنه القول: إن هناك نقلة نوعية في هذه الموضوعات، وتتمثل بقيام هؤلاء الباحثين بالبحث عن موضوعات فكرية ترتبط بالدولة والمجتمع والاقتصاد والسياسة، وهي موضوعات قد سبق الغرب البحث فيها ولاسيما في عصر النهضة وفلسفة الأنوار.

فهؤلاء الباحثون ولاجتهادهم الخاص بان الإسلام دين ودولة له علاقة في أحكامه بالمجتمع كما له علاقة بالفرد، طرحوا اجتهادات لتقديم الرؤية الإسلامية في مثل هذه الموضوعات، بحيث أننا لا نحتاج معها إلى استيراد النظريات الغربية في هذا المجال. ومن هذه الموضوعات موضوع التأريخ وما هي القواعد أو السنن التي تحكم حركته؛ وهو ما طرحه اثنان من الباحثين في الفكر الإسلامي المعاصر من خلال رؤيتهما الخاصة حول

وجهة نظر الإسلام في هذا الموضوع، مستنديين إلى النص القرآني بالدرجة الأساس، وهما الباحثان: السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان.

ولأهمية هذا الموضوع والاجتهاد فيه؛ لكونه ينسبُ إلى النص القرآني نظرية فكرية حول مصير البشرية وقواعد حركتها، كان اختيار البحث، وإخضاعه للتحليل بهدف بيان الأسس الاستنباطية، ومدى الاختلاف والاتفاق فيه، مع كون كل من الباحثين ينتمي إلى مدرسة فقهية وعقائدية خاصة لها اختلافاتها الفقهية والعقائدية على المستوى الفني والتحليلي عند تناولهما للموضوعات التقليدية، فهل هذا التنوع في المدرسة الفقهية والعقائدية سوف ينعكس على الموضوعات الحديثة وبالطرح حولها من نظريات؟

فكان موضوع البحث هو نظرية حركة التاريخ في الفكر الإسلامي الحديث تعدد الطرح ووحدة المضمون، منطلقاً من فرضية حاول اثباتها من خلال البحث وهي إنَّ الاختلاف في المدرسة الفقهية لم ينعكس على الاختلاف في النظرية، وإنما يمكن من خلال هذين الباحثين الرائدتين في نظرية حركة التاريخ يمكن طرح نظرية موحدة في المضمون تمثل الرؤية الاجتهادية الإسلامية استناداً للنص القرآني.

ولطبيعة هذا البحث، وهو كونه يمثل بحثاً عن نظرية، فكانت خطة البحث التي تم الاستناد إليها في اختبار فرضيته، تألفت من مباحث ستة، كل مبحث تناول عنصراً من عناصر النظرية عند هذين الباحثين، وذلك لأن النظرية - أي نظرية - إنما هي مجموعة مفاهيم وقواعد تتمحور حول موضوع معين، مما جعل المناسب لهذا البحث أن يكون بهذه البنية وليس بشكل مباحث ومطالب.

وفيما يتعلق بمنهج البحث، فقد تم الاستناد إلى المنهج التحليلي المنطقي في بيان أسس عناصر النظرية عند كل من الباحثين للكشف عن عناصر الاشتراك فيما بينهما، فهو منهج اقتضاه هدف البحث وفرضيته التي قام عليهما.

أما تحديد البحث بهذين الباحثين مع أن موضوعه ينسب إلى الفكر الإسلامي في العصر الحديث، فذلك نتج عن اعتقاد الباحثة بأن الريادة في هذا الموضوع إنما كانت لهذين الباحثين وهما يمثلان الأصول لكل من جاء بعدهم، ولطبيعة تناول الموضوع من حيث كونه ورقة بحثية وليس كتاباً، فإن التوسع والبحث من غير الباحثين يُخرج التناول عن حدوده الكمية.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في إظهار اجتهاد هذين الباحثين بالصورة الفنية العلمية التي لا تخرج عن حقيقة طرحهما، كما أرجو أن لا يفهم من بعض محاولاتي النقدية لهما على

أنه تخطئة أو تقليل من شأن طرحهما، وإنما هي محاولة فكرية مع هذين العلمين، هدفها الوصول للحقيقة أو الاقتراب منها كل حسب جهده واجتهاده.

أولاً النظرية والتعدد الاصطلاحي :

لكل نظرية مصطلح يحدد مضمونها، يُنتزع من الموضوع الذي تتمحور حوله أبحاثها، ويكون أساس هذا الاصطلاح مستند الى دلالة المضمون، فمثلاً نظرية التطور انتزع اسمها أي المصطلح المعبر عنها من مضمونها الذي هو انتقال الأحياء من مستوى بيولوجي إلى آخر أعلى أي مضمونها هو تطور الأحياء، وهكذا في كل نظرية توجد علاقة أو خاصية اصطلاحية بين المضمون والعنوان وهذا ما نجده في نظريات حركة التاريخ^(١).

فقد كان البحث في حركة التاريخ محوراً لنظريات في فلسفة التاريخ، اختلفت أسمائها حسب العنصر الذي بموجبه يتحرك التاريخ، فكانت نظرية الجغرافية التي تربط حركة التاريخ بالجغرافية، وكانت النظرية الروحية التي تربطها بقوة روحية، هي فكر سامٍ ومطلق، وهناك النظرية المادية التي تربط الحركة التاريخية بعناصر الانتاج وعلاقته مع قوى الانتاج.... الخ من النظريات^(٢).

وفيما يتعلق بالفكر الإسلامي، فإن باحثين إسلاميين وهما السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان قدّم كل منهما رؤية اجتهادية يرى أنها تمثل النظرية الإسلامية في حركة التاريخ، واختار كل منهما مصطلحاً لرؤيته يختلف عن الآخر، حيث عبر السيد محمد باقر الصدر عن رؤيته الاجتهادية بعنوان: السنن التاريخية، فيما عبر الدكتور عبد الكريم زيدان عن رؤيته بعنوان السنن الإلهية، ولكون العنوان يرتبط بمضمون النظرية - كما تقدم- فإن اختلاف العنوان يفترض أن يعكس - بحسب الظاهر - اختلافاً في النظرية، فهل هذا الظاهر عند التحليل يستقر أم أنه يعكس اختلاف جهتين لموضوع واحد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدلالة التبادلية لكل منهما يؤدي إلى إدراج كل منهما في تفسير لحركة التاريخ يختلف عن الآخر، إذ يقسم الفكر البشري تفسيره لحركة التاريخ، إلى نظريات إلهية وإلى نظريات وضعية^(٣)، فنسبة السنن إلى الله عند د. عبد الكريم زيدان يدرج نظريته في التفسير الإلهي، ونسبة السنن إلى التاريخ عند السيد محمد باقر الصدر، أي إلى الواقع الحركي للدول والحضارات يدرجها في التفسير الوضعي، ولذا لا بد لنا من تفكيك البنية الإضافية للعنوانين في ضوء رؤية كل من الباحثين، لنرى هل هما مختلفان أم أنهما ذا مرجعية دلالية واحدة.

يتفق كل من الباحثين في المضاف وهو كلمة السنن، وهي جمع سُنَّة التي عند السيد محمد باقر الصدر - بمعنى القانون - ^(٤). أما د. عبد الكريم زيدان، فيعرفها بأنها: النظرية المتبعة ^(٥)، وهو تعريف مأخوذ من اللغة، إذ إن المعنى المحوري لمادة سنَّ هو ((جريان الشيء وطراده في سهوله)) ^(٦)، ومنها اشتقت كلمة سُنَّة التي معناها الطريقة والسيره ^(٧)، وقد استند د. عبد الكريم زيدان إلى كلمات اللغويين والعلماء في تحديده لهذا المعنى.

إذن أننا أمام داليتين للمضاف وهما القانون والطريقة المتبعة، وإذا كان ظاهر اللفظة يوحي بالاختلاف الدلالي فإن مرجعها واحد، وإن القانون سواء كان قانوناً تكوينياً أم تشريعياً فإنما وجد ليكون المعيار المتبع في معرفة أحكام جزئيات موضوعه، إذ هو عبارة عن ((أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه)) ^(٨).

ويتم هذا التعريف من خلال طريقة ثابتة ؛ وهي عبارة عن قياس تكون صغراه مكونة من فرد جزئي للموضوع ومحمولها موضوع هذا القانون، وكبراه القانون نفسه، فمثلاً القانون: كل فاعل مرفوع يتم التعريف من خلاله على حكم لفظ زيد في قولنا: قام زيد، من خلال القياس: زيد فاعل وكل فاعل مرفوع، إذن زيد مرفوع)) ^(٩).

فالقانون هو موضوع الطريقة المتبعة، فتعريف السيد محمد باقر الصدر للسنة إنما كان بصياغتها المنطقية على شكل قضية كلية ، وتعريف د. عبد الكريم زيدان كان بوصف القانون من حيث تفعيله من الباحث واستنباط حكم جزئيات موضوعها، فيكون تعريف د. عبد الكريم زيدان تعريف السيد محمد باقر الصدر، واللازم والملزوم في حالة التساوي ، لهما وجود واحد، والعقل يحلل ويفصل بينهما كالعلاقة الوجودية بين الشمس ووجود النهار .

هذا بالنسبة إلى المضاف، أما بالنسبة إلى المضاف إليه، فإنه عند السيد محمد باقر الصدر، التأريخ، أي مجموعة الوقائع في سلسلة الزمان المرتبطة بدولة أو حضارة، ومن المعلوم أن الإضافة لا تخرج عن أحد ثلاثة بحكم الاستقراء إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في، والقاعدة في التمييز بينهما هو ((إنَّ المضاف إليه، إما مباين للمضاف وإما مساوي وإما أعم مطلقاً وإما أخص من وجه، فإن كان مبايناً للمضاف، فهو إما ظرف له فتكون الإضافة بمعنى في أو ليس ظرفاً فهي بمعنى اللام، وإن كان مساوياً أو أعم مطلقاً فإن الإضافة ستكون ممتنعة وأما أن تكون أخص مطلقاً، فحينئذ تكون بمعنى اللام وأخيراً إنَّ كان أخص من وجه، فحينئذ إنَّ كان المضاف إليه أصلاً للمضاف فالإضافة بمعنى من وإلا فهي بمعنى اللام ^(١٠)).

وعند المقارنة بين المضاف وهو السنن والمضاف إليه وهو التأريخية، فإن النسبة بينهما تحمل وجهين، قبل إثبات وجود قوانين تاريخية أو سنن تاريخية، فإن النسبة هي التباين، وبعد إثبات وجودها ستكون النسبة أخص مطلقاً، أي التاريخ من حيث سيره وفق سنن يكون أخص من السنن مطلقاً ففكرته وعلى التقديرين هي أما بمعنى اللام أو بمعنى في، وقد أرجع النحاة الإضافة بمعنى (في) إلى الإضافة بمعنى (اللام) لقلة الإضافة بمعنى (في) ولرجوع المعنى إلى الاختصاص^(١١).

وبالنتيجة فإن معنى السنن التأريخية هو وجود سنن أو قوانين مختصة بحوادث التأريخ، ووجود هذه القوانين أما ناتج عن علاقة منطقية بين مجموعة أحداث، تعود إلى ذات الأحداث نفسها، ولا تحتاج في إيجادها إلى فاعل مدرك قام بإيجاد هذه العلاقة، وهو ما تفترضه النظريات الوضعية لحركة التأريخ، وإما يكون وجودها بفعل ذات مماثلة فاعلة هي التي انشأت هذه العلاقة، وهي ما تفترضه النظريات الإلهية في تفسير حركة التأريخ.

ومن ثم، فإن تعبير السنن التاريخية في اندراجه تحت أي من النظريات، يتوقف على رؤية الباحث في أصل وجود السنن في التأريخ، وعند العودة إلى كلمات السيد محمد باقر الصدر، نجده يختار أن وجودها بسبب الذات العاملة المطلقة وهي الذات الإلهية، لأنه يرى لا بد أن يكون (القرآن الكريم له تصورات وعطاءات في مجال السنن التأريخية تكون إطار عام للنظرة القرآنية والإسلامية عن سنن التأريخ^(١٢))، مما يعني أننا في القرآن الكريم عندما نتأمل في نصوصه ونربطها بموضوع حركة التأريخ سوف نلاحظ ((... هذه الحقيقة، حقيقة أن الساحة التأريخية عامرة بسنن كما عمرت كل الساحات الكونية الأخرى بسنن))^(١٣)، والقرآن الكريم هو في الحقيقة الذات الإلهية وهي تتكلم إلى البشرية، فنكون تصورات القرآن الكريم حول سنن التأريخ هي انعكاس لـ (منطق سنن التأريخ التي وضعها الله ﷻ)^(١٤).

إذن تعبير السنن التاريخية عند تحليله وربطه برؤية السيد محمد باقر الصدر حول فاعل السنن يرجع إلى التعبير للسنن الإلهية للتأريخ، فيكون التعبير الأول هو الوصف بحال موضوع السنن والتعبير الثاني هو الوصف بحال فاعل السنن.

وبهذا التعبير الثاني نجد د. عبد الكريم زيدان قد عنون كتابه بـ ((السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد)) وهو تطابق المرجع التحليلي لتعبير السنن التأريخية، من ناحية فاعل السنن، ومن ناحية حقيقة التركيب الإضافي، وهذا التطابق نجده مصرحاً به في تعريف

السنن الإلهية عنده، إذ يعرفها بأنها ((الطريقة المتبعة في معاملة الله للبشر بناءً على سلوكهم وأفعالهم وموقفهم من شرائع الله وأنبيائه وما يترتب على ذلك من نتائج في الدنيا والآخرة))^(١٥). وبهذا يمكن القول أن كلاً من السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان متفقان على مستوى الدلالة وحقيقة الإصلاح في اجتهادهما في وجود قوانين تحكم تاريخ البشرية، غاية الأمر أن تعبير السيد محمد باقر الصدر كان على سبيل المجاز في الإسناد وكان تعبير د. عبد الكريم زيدان على سبيل الإسناد الحقيقي، وهذا الاتفاق يدرج هذه النظرية في قوانين التاريخ في حيز النظرية الإلهية التي كان ظهورها الأول في الفكر المسيحي عند القديس أوغسطينوس^(١٦).

ثانياً السنن خلق إلهي :

قد تقدم إلى أن سنن التاريخ وفق اجتهاد الباحثين المتقدمين، إنما هي إيجاد إلهي أوجدها الله في المجتمعات، لتكون المسار الذي تتحرك وفقه هذه المجتمعات في تطورها وانحدارها.

ومن المعلوم أن أي نسبة إلى الذات الإلهية من البشر لا بد أن تستند إلى دليل معتبر وإلا سيكون من القول على الله والتشريع المحرم^(١٧).

ومن هنا ولادراك الباحثين الإسلاميين هذه الحقيقة، فإنهم حرصوا على أن يقدموا الدليل على كل اجتهاد يصلون إليه ويرون أنه يمثل الرؤية الإسلامية ومن ثم الإلهية، وهذا ما نجده حاضراً عند كل من السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان.

أما السيد محمد باقر الصدر فهو لم يعرض الدليل على نحو التفصيل والاستقلال وإنما ينتزع من طيات كلامه، وذلك أنه في سياق ضرب أمثلة على تبنيه التفسير الموضوعي، الذي كان الرائد فيه بعض الأزهريين في بداية عقد الخمسينات من القرن العشرين^(١٨)، حيث تم إقراره بوصفه مادة ضمن مادة التفسير^(١٩).

حيث تساءل عن وجود سنن وقوانين في مفهوم القرآن الكريم للتاريخ البشري وما هي هذه السنن... الخ، أجاب بالإيجاب مستنداً إلى ظاهرة القصص القرآني وكونها عند قراءتها في ضوء هذه الأسئلة تلقي (الأضواء على سنن التاريخ على تلك الضوابط والقوانين)^(٢٠).

ومن هنا يمكن القول إن السيد محمد باقر الصدر، قد افترض مسلمة مسبقة وهو وجود سنن التاريخ في القرآن الكريم، وأن القرآن الكريم عندما نقرأه وفق هذا الافتراض سوف ينطق لنا برؤية خاصة في هذا المجال وهذا هو حقيقة التفسير الموضوعي الذي هو ((بيان

الآيات القرآنية ذات الموضوع الواحد واستيفاء الموضوع ... وترتيب ... النصوص بحيث تشكل موضوعاً واحداً يغطي جوانبه المختلفة))^(٢١).

وهو أمر يكاد يتكرر عند د. عبد الكريم زيدان، حيث نجده يؤسس لإثبات وجود سنن إلهية أو تاريخية على نظرة عامة على القرآن الكريم والسنة، فهو بعد أن يتساءل عن وجود سنن تاريخية في الشريعة الإسلامية، يجيب بالإيجاب وأنها متضمنة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذا الجواب مبني على موقف كلامي حول علاقة السببية، حيث إنه من الناحية الفلسفية والكلامية، يوجد رأيان حول حقيقة هذه العلاقة، فبعض يرى أن علاقة السببية هي علاقة تقارن وجودي^(٢٢)، وبعضهم يرى أنها علاقة ذاتية - منطوية^(٢٣)، ونجد عند د. عبد الكريم زيدان يتبنى الموقف الثاني ويجعله مقدمة استدلالية لإثبات السنن التاريخية، فبعد أن انطلق من مسلمة وهي ((أن هذا العالم بكل ما فيه ومن فيه لا يقع صدفة ولا ضبط عشواء وإنما يقع ويحدث وفق قانون عام دقيق ثابت صارم))^(٢٤).

ويرى أن هذا القانون له وجهان: تكويني وهو ((الذي تخضع له جميع الكائنات الحية في وجودها المادي وجميع الحوادث المادية ويخضع له كيان الإنسان المادي))^(٢٥)، وهو وجه أشار إليه السيد محمد باقر الصدر ضمناً من خلال تحديده ميدان سنن التاريخ، فهو يرى أن السنن التاريخية تجري على جزء من الساحة التأريخية لا كلها، فحادثة كونية مثل موت أبي طالب وخديجة في سنة معينة وإن كان تدخل المجال التاريخي، فإنها لا تحكمها سنن التأريخ وإنما تحكمها قوانين فلسفية^(٢٦)، وهو الموقف نفسه الذي اتخذه د. عبد الكريم زيدان، فيرى أن حالة تكوينية لها دلالتها على وجود الخالق العظيم))^(٢٧)، فهو يدخل في مجال علم الكلام وذا وظيفة عقائدية.

والوجه الآخر لقانون السببية في الكون هو الوجه التشريعي أي مبدأ السنة الذاتية التي يكون موضوعها البشر، وإنما نطلق عليه الوجه التشريعي وإن لم يطلق عليها د. عبد الكريم زيدان ذلك، فلأنه يمثل إرادة الله و((طريقته المتبعة في معاملة البشر))^(٢٨)، وهذا معنى الإرادة التشريعية كما حققها علماء الكلام وعلماء أصول الفقه^(٢٩)، وهنا نلاحظ اتفاق السيد محمد باقر الصدر و د. عبد الكريم زيدان، إذ أن السيد محمد باقر الصدر يرى أن الفعل الإلهي في حركة التاريخ إنما يتم من خلال عالم التكوين، فهناك واسطة في الثبوت^(*) وهي العلاقات التكوينية بين الحوادث التأريخية، فإن ((القرآن الكريم ... لا ينتزع الحادثة التاريخية عن سياقها ليربطها مباشرة بالسماء ولا يطرح صلة الحادثة بالسماء كبديل عن أوجه الانطباق والعلاقات

والأسباب والمسببات على هذه الساحة التاريخية... وهي في الحقيقة تعبير عن حكمة الله .. وبناءه التكويني للساحة التاريخية))^(٣٠)، إذن توجد علاقات موضوعية تكوينية ولكنها بالنتيجة هي من صنع الله وتختلف عن العلاقات التكوينية في المجالات غير التاريخية من فيزياء وكيمياء وفلك وبيولوجيا، إن لإرادة الإنسان واختياره دوراً في فاعليتها ونتائجها، بخلاف القوانين التكوينية في الفروع الأخرى، وهذا الوجه الفارق قد أكده الدكتور عبد الكريم زيدان، إذ ((الإنسان لا يستطيع أن يغير شيئاً من هذا القانون، وإنما يستطيع أن يوسع معرفته بتفاصيله وجزئياته))^(٣١)، في حين أنه في مجال السنة الإلهية يدخل فعل الإنسان، فمثلاً أن الله جعل من بعض الأفعال عوامل مؤثرة في القانون ونتائجها، فقد قدر الله الهزيمة على مجتمع معين، إلا أنه في الوقت نفسه ((جعل الدعاء ونحوه من العبادات أسباباً تنال بها مغفرته ورحمته وهداه ونصره))^(٣٢)، وهذا ما ينطبق مع عقيدة البداء عند المدرسة الاثني عشرية، وبعد أن عرض لنا هذا الوجه الثاني على نحو التصور، انتقل إلى مرحلة التصديق به، وفي مقام تحقيق هذا التصديق، اتبع منهج التحليل اللغوي لمفهوم السنة وربطها بموضوع الجماعات والأمم، فيرى بعد استقراءه لأقوال اللغويين والعلماء لمفهوم السنة ومقارنتها بموضوع التاريخ وهو الأمم والجماعات، فإنه يرى أن وجود السنة الإلهية مطلقاً يعني بالضرورة وجود السنة الإلهية في التاريخ، ((إذ أن هذه الكلمة [سنة الله] يدور معناها على الطريقة المتبعة))، الذي هو معنى السنة.

ومن ثم يكون التصديق بالسنة التاريخية وإثباتها من القضايا التحليلية^(**)، أي محمولها متضمن في موضوعها إجمالاً، ويكون التعرف على هذا التضمن تفصيلاً من خلال تحليل الموضوع ومقارنته بالمحمول، ومن المعلوم أن القضايا التحليلية تقع في دائرة القضايا البديهية، مما يعني أن ما يعرضه الدكتور عبد الكريم زيدان وقبله السيد محمد باقر الصدر هو في الحقيقة تنبيه^(***) لا دليل أو برهان، إذ إن البديهيات بعضها يكون فيها نوع من الغموض أو تكون غائبة عن الذهن لسبب خارجي عن حقيقتها، مما يحتاج معها الذهن إلى لفت انتباهها أو إزالة بعض الغموض عنها، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً تنبيه وإن كانت صورته صورة استدلال.

ثالثاً السنة وماهيتها القانونية :

إلى الآن يمكن القول إننا في مقام طرح نظرية إسلامية في التاريخ، تكاد تنحصر في دائرة التصورات، حيث لم تطرح غير المفهوم وتحليله بوصفه مصطلحاً، والمصدر الذي يمكن

أن يعطينا هذا المفهوم عند قراءته وفق النظرية الحديثة في التأريخ، وهو أمر نحتاج معه إلى عناصر أخرى تجعلنا نصل إلى مرحلة التصديق بوجود هذه السنن بعيداً عن المفهوم التحليلي وانعكاس دلالاته عليها من خلال ملاحظة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.

ومن هنا تم طرح مجموعة سمات للسنن الإلهية أو السنن التاريخية هي سمات القانون العلمي على المستوى التكويني، وهو طرحٌ في واقعه يرجع إلى البرهان العلمي حيث يتم الاستدلال بالمعلول على العلة أو بتعبير منطقي أن يكون الحد الأوسط معلولاً للأكبر لا علة له^(٣٣)، وسمات القانون هي لوازم مساوية له واللازم من ناحية وجودية هو معلول للملزم الذي هو القانون، فيكون طرح السمات بمنزلة القياس الآتي:

- السنن التاريخية لها هذه السمات.
- وكل ما لها هذه السمات فهو قانون علمي. إذن السنن التاريخية هي قانون علمي.

ومن هنا لا بد من إثبات هذه السمات وإقامة الدليل عليها لكونها الأساس لإثبات قانونية السنن التاريخية، وهذا ما تم طرحه، إذ حسب النصوص القرآنية، فإن السنن الإلهية أو التاريخية تتسم بالآتي:

١- الثبات: هذه السمة من أبرز صفات القانون العلمي، فهي تعبر عن العلاقات الثابتة بين ظواهر الأشياء وهي تشمل الظواهر الطبيعية والاجتماعية والنفسية^(٣٤)، وقد استدل على تحققها في السنن التاريخية بآيات منها، قوله تعالى: ﴿سِنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ تَجْدِ لِسِنَّةِ اللَّهِ بُدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٦٢]. وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسِنَّةِ اللَّهِ بُدِيلاً وَكَانَ تَجْدِ لِسِنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر: ٤٣]^(٣٥). فالآيات صريحة في عدم التبدل والتحول وهو معنى الثبات.

٢- الاطراد^(****): ونتج من صفة الثبات صفة الاطراد، ((لا تتخلف في الحالات الاعتيادية التي تجري فيها الطبيعة والكون على السنن العامة))^(٣٦)، والقرآن الكريم ((استهدف ... من خلال التأكيد على طابع الاطراد في السنة التاريخية، التأكيد على الطابع العلمي لهذه السنن))^(٣٧)، وهذا التأكيد يظهر في الآية السابقة من سورة الأحزاب/ ٦٢ والآيتين الكريميتين ﴿لَا تَجْدِ لِسِنَّةِ تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٧]^(٣٨)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤]. وإذا كان السيد محمد باقر الصدر قد استدل بالدلالة المطابقة للآيات القرآنية، فإن د. عبد الكريم زيدان استدل على هذه الصفة بلازم النص لا بالنص نفسه،

أي بالدلالة الالتزامية، فهو يرى أن الله ﷻ أمر بالاعتبار بقصص الأمم السابقة بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَمْرِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، ولازم الأمر بالألفاظ والنظر في سنة الله في المكذبين هو أن تكون هذه السنة مطردة، ووجه اللزوم أنه ((لولا اطرادها لما أمكن الاتعاظ والاعتبار))^(٣٩)، إذ لو لم تكن مطردة لكان يعني أن عاقبة المكذبين من الأمم السابقة يمكن أن تتخلف في الأمم اللاحقة ومن ثم لن يحصل الاتعاظ بعد عدم حصول العاقبة في الأمم اللاحقة.

٣- العموم^(****): وهو يعني أن السنن الإلهية عندما تصاغ على نحو القضية المنطقية، فإنها تكون قضية كلية، فمثلاً سنة الله في الذنوب هو أن كل من عمل عملاً سيئاً يجزأ به ((فسنة الله في عمل السيئات وما يترتب عليها سنة عامة قاطعة تسري على جميع الخلق ولا تتخلف عن فرد أو جماعة))^(٤٠).

وقد استند د. عبد الكريم زيدان إلى نصوص القرآن الكريم في إثبات هذه السمة وذلك في قوله تعالى: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَائِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٤٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مَّدَكِرٍ﴾ [القمر: ٥١].

وهذه الصفة إذا كانت صفة في عرض صفة الاطراد والثبات عند د. عبد الكريم زيدان فإنها عند السيد محمد باقر الصدر، هي وجه آخر لهاتين الصفتين، إذ يرى أن ((النصوص القرآنية تؤكد على طابع الاستمرارية والاطراد... وتستتكر هذه النصوص أن يكون هناك تفكير أو طمع لدى جماعة من الجماعات بأن تكون مستثناة من سنة التاريخ))^(٤١)، ومستشهداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤].

هذه سمات السنن الإلهية أو السنن التاريخية من جهة كونها قانوناً علمياً، وزيادة على ذلك، فإن للسنن التاريخية سمتين من جهة من كونها من خلق الله، ومن جهة علاقتها بإرادة الإنسان، وهو ما طرحه السيد محمد باقر الصدر فيرى أنه فضلاً عن اطراد السنة التاريخية فإن لها السمتين الآتيتين:

١- ربانيتها:

ويقصد بهذه السمة، أن كون السنة التاريخية مصداق من مصاديق القانون العلمي، لا يعني أنها منفصلة عن الإرادة الإلهية التشريعية، كما هو الحال في القوانين العلمية في العلوم

التطبيقية كالفيزياء والفلك التي تكون خاضعة للإرادة التكوينية، بل هي مرتبطة بالإرادة التشريعية لا التكوينية^(*****) الله ﷻ، فهذه السمة للسنة التاريخية تعني ((ارتباطها بالله ﷻ، بمعنى أن كل قانون من قوانين التاريخ هو قرار رباني... يستهدف ربط الإنسان بالله ﷻ... وإشعار الإنسان بأن الاستعانة بالنظام الكامل لمختلف الساحات الكونية... ليس انعزالاً عن الله ﷻ لأن الله يمارس قدرته من خلال هذه السنن فهي إرادة الله وهي ممثلة لحكمة الله وتدبيره في الكون))^(٤٢).

وفي الحقيقة إن هذه السمة لها ثمرتها العملية في نظرية السنن التاريخية، فهي تعني أن السنن الإلهية أو التاريخية إنما هي سنن تشريعية، والسنة التشريعية تدخل في إطار الإرادة التشريعية التي تتعلق بأفعال المكلفين والآثار المترتبة عليها، ومن ثم فإنها قابلة للتغيير في حالات خاصة نص عليها الشارع كالصدقة وصلة الرحم^(*****) وغيرها من الأفعال التي يريد الله أن تتحقق في الخارج، وهذا مما لا يتحقق في السنن التكوينية إلا على سبيل المعجزة ككسر سنن احراق النار مع النبي إبراهيم عليه السلام.

٢ - ارتباطها بإرادة الإنسان واختياره :

وهي سمة - في الحقيقة - تعكس ما قدمناه من كون السنن الإلهية هي سنن تشريعية في مرجعيتها النهائية، فإن إرادة الإنسان واختياره، إن لم يكونا لهما دور في السنة التكوينية، فإنهما في السنة التاريخية أو الإلهية يكونا بمثابة المُفَعَّل لها، فكما أن قانون التمدد للفلزات بالحرارة لا يتفعل إلا بوضع الفلز تحت درجة حرارة معينة، حتى لو وقع اتفاقاً تحت النار من دون إرادة واختيار الإنسان، فإن السنة التاريخية مثل سنة الله في الاستدراج لا تتفعل إلا بعد أن يختار الإنسان الكفر والعصيان واصراره على ذلك وعدم توبته^(٤٣)، ((ومن هنا أكد ﷻ على أن المحور في تسلسل الأحداث والقضايا إنما هو إرادة الإنسان))^(٤٤).

والمرجع لدور الإنسان في فاعلية السنن التكوينية، هو أن ((العمل الذي تحكمه سنة التاريخ هو ... عمل هادف يرتبط بعلة غائية.. تؤثر من خلال وجودها الذهني في العامل لا محالة فتمنحه بذلك من الطموح والتطلع المستقبلي ما يستطيع معه أن يجسد ذلك الوجود الذهني حقيقة خارجية))^(٤٥)، وأساس هذا التجسد أن الوجود الذهني تعبير فلسفي^(٤٦)، عن التصورات والعلاقات الخارجية في حضورها عند الذهن، وهي التي تتوجه إليها إرادة الإنسان واختياره في تكوين المعارف والمواقف في أرض الواقع، من الوجود الذهني الذي هو مادة

الموقف المعرفي والسلوكي للإنسان، ومن ثم القانون الذي يحكم هذه المواقف والسلوك سيكون متأثراً بها وتابعاً لها: تبعية الصورة للمادة في دلالتها.

رابعاً المنهج في استنباط السنة :

بصورة عامة، فإن أي طرح لنظرية علمية لا بد أن يستند إلى منهج محدد المعالم لكون المنهج المسار التحليلي والتركيبى للمادة المستنبط منها هذه النظرية، وعلى أساس صحة المنهج المنطقية، تتوقف صحة النظرية وتماسكها المنطقي، لذا قال ديكارت: ((من الأفضل أن لا نفكر في بحث حقيقة الشيء ما دمنا سنبحثها بدون منهج))^(٤٧)، هذا على نحو العموم في أي مجال علمي، وتتأكد أهمية ذلك في مجال العلم الشرعي الذي تكون نتيجة إدعاء أن النظرية المطروحة هو النظرية الشرعية أو الإلهية، إذ أ، هذا المجال في النهاية هو اجتهاد يرى أن ما هو مطروح فيه يمثل الحكم الإلهي، والنسبة إلى الله أمر فائق الخطورة، إذ شددت النصوص على الاحتياط فيه، وأكد ذلك العلماء^(٤٨).

ومن هنا لا بد لنظرية السنن الإلهية أو التاريخية من منهج محدد على أساسه يحق لمن يطرحها - من وجهة نظر علمية- أن ينسبها إلى الله ﷻ، وهذا ما أدركه رائدا هذه النظرية، فحدد كل منهما منهجاً في استنباطها من النص المقدس غير أن هذا التحديد اختلف بين التفصيل والإجمال، فنجد أن د. عبد الكريم زيدان اكتفى بتحديد عام جداً في التعريف بمنهجه، وذلك أنه يرى ((السبيل لمعرفة سنة الله... هو الرجوع لمعرفة إلى كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم محمد (ص))^(٤٩). أي أن ذلك يصطدم بحقيقة أكيدة وهو أن النص المقدس ولاسيما القرآن الكريم "ظني الدلالة"، إذ أنه يحتمل عدة أوجه كلها على وجه الاحتمال، ومن ثم الاستناد إليه هو الاستناد إلى ما هو متعدد الاحتمال^(*****)، ومن هنا لا بد أن يحدد المنهجية التي على أساسها يتم اختيار إحدى هذه الاحتمالات دون الأخرى.

وهو ما قد يكون السبب الذي جعل من د. عبد الكريم زيدان يشير إلى انه في استناده إلى القرآن الكريم سوف يعتمد أقوال العلماء والمفسرين في دلالة النص القرآني، فيكون قولهم هو المرجح لاحتمالٍ دون آخر.

ومع ذلك يبقى المنهج عنده غير كامل التحديد، لأن أقوال المفسرين والعلماء إذا أخذت بما هي لن تنتج لنا النظرية، لأنهم لم يكونوا في مقام طرح نظرية وإنما في مقام بيان دلالة الآيات بما هي آيات، لذا لا يمكن نسبتها إليهم مع أن دلالة المرجع أي النص هو في إطار تحديدهم.

إذن نحن أمام فجوة في منهجية د. عبد الكريم زيدان، يفقد معها اجتهاده في استنباط السنن الإلهية شرعية النسبة إلى الشريعة ما لم يتم ملئها، وهو ما نستطيع القيام به من خلال الاستضاءة بمنهجية السيد محمد باقر الصدر، إذ إن عدم تصريح الدكتور عبد الكريم زيدان بعناصر المنهجية لا يعني فقدان اجتهاده لها، إذ أن من خلال هذه الاستضاءة يمكن العثور على ما يملأ الفجوة من خلال نصوص د. عبد الكريم زيدان في طيات إطاره النظري الذي قدم له كتابه.

عند العودة إلى التحديد النظري لمنهجية السيد محمد باقر الصدر في استنباط السنن التاريخية، نجد أنه لم يعرضه لنا بوصفه منهجاً خاصاً بها، بل أنه كان في إطار منهجية خاصة في تفسير القرآن الكريم وهي منهجية التفسير الموضوعي، وهو قد تبناها، وكانت نظرية السنن التاريخية إحدى ثمرات هذا المنهج وتطبيقاته وهو ما نصّ عليه بنفسه عندما بيّن أنه سنختار موضوعات متعددة في القرآن الكريم بوصفها شواهد تطبيقية لمنهجية التفسير الموضوعي للقرآن الكريم^(٥٠).

إذن لا بد لنا أولاً من تحديد منهجية التفسير الموضوعي، لنتعرف من خلالها على منهجية استنباط السنن التاريخية.

يقوم منهج التفسير الموضوعي على الخطوات الآتية^(٥١):

١- البدء من واقع الحياة: المفسر الموضوعي يلاحظ الحياة التي تعيشها البشرية ويحدد المشكلات المعرفية أو الحاجات المعرفية التي أنتجتها هذه الحياة، فتكون هذه المشكلات موضوعات للمفسر الموضوعي.

٢- استيعاب الموضوع: يفترض بالموضوع الذي حدده المفسر الموضوعي منطلقاً له أي يكون إشكالية معرفية عند العقل البشري، وهنا يجب على المفسر الموضوعي أن يستوعب ما أثاره هذا العقل من حلول ونظريات ومفاهيم حوله، وما هي نقاط الفراغ الذي تعاني منه.

٣- الانتقال إلى النص القرآني وإقامة حوار معه على شكل أسئلة وأجوبة، والأسئلة تكون تدبرية هدفها كشف موقف القرآن الكريم من الموضوع المطروح، فهي أشبه بأسئلة سقراطية هدفها التوليد لا الكشف عن مجهول، وهو ما يقرب المنهج التوليدي^(*****) عند سقراط.

هذه هي خطوات منهج التفسير الموضوعي، وهي أشبه بدائرة تنطلق من واقع الحياة متسائلة وتدور حول النص القرآني مستنطقة له، ويكون مركز هذه الدائرة أطروحات العقل البشري في

الموضوع المتسائل عنه، وكل الأسئلة والاستنتاج لا بد أن يمر خلالها هذا المركز، وتنتهي بإجابات تنسب إلى النص القرآني.

وعند المقارنة بين هذا المسار الدائري وبين عناصر المنهج عند د. عبد الكريم زيدان، يمكن أن يملأ تلك الفجوة التي أشرنا إليها في هذا المنهج وهي كيفية صياغة أقوال المفسرين والعلماء بشكل نظرية في السنن الإلهية، بعد الاتفاق على أن تلك الأقوال بما هي، لا تشكل هذه النظرية أو أي نظرية أخرى، وإنما هي مجرد تعبير عن دلالات النص القرآني بما هو نص.

وذلك أن الاستناد إلى النص القرآني، يكون إما من حيث المادة وإما من حيث الصورة، أي صياغة هذه الأقوال على شكل نظرية فهي تتم بالاستناد إلى الصياغة البشرية لنوع هذه المادة، أي أن الباحث عن النظرية السننية يذهب إلى أقوال العلماء والمفسرين بمادة وصورة، ويقوم باستبدال الصورة والحفاظ على المادة، ومن ثم تنتقل هذه المواد، أي أقوال العلماء والمفسرين بمادة وصورة من سياق إلى سياق آخر فتكتسب دلالة إضافية، تصب في صياغة النظرية، ومن هنا تظهر جدلية الإلهي والبشري في صياغة النظرية السننية في التاريخ. غير أن هذا الظهور تختلف درجته بحسب استنطاق المادة.

فعند مراجعة الممارسة التطبيقية لهذا الاستنطاق نجد العنصر النصي في هذه الجدلية أقوى عند د. عبد الكريم زيدان، عما هو عند السيد محمد باقر الصدر، إذ من خلال الاستقراء للسنن التي طرحها د. عبد الكريم زيدان، لم نجده في استنطاق النص القرآني، يذهب إلى قراءة خاصة به لا ترجع إلى أقوال أساطين العلماء القدماء وأقوال أهل العربية، فهو عادة يبدأ ببيان أقوال علماء اللغة في بيان دلالات مفردات السنة التاريخية، أي أنه يبدأ ببيان الجانب التصوري للسنة الإلهية أي النسبة التقييدية للقضية التي تعبر عن السنة، ثم ينتقل إلى إثباتها من القرآن الكريم أو السنة مستنداً في بيان دلالات النص إلى أقوال المفسرين والعلماء، وعلى أساس هذه الدلالات ينتقل من النسبة التقييدية إلى إثبات النسبة الحكيمة فيكون لدينا سنة تاريخية على شكل قضية منطقية كلية، وهذه المنهجية لم تجدها تتخلف في أي سنة من السنن الست عشرة التي طرحها على أنها السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد، وكان في كل ذلك موثقاً مراجعاً ولم يكتفِ بنسبتها إليهم.

ولكن عندما ننقل إلى منهجية السيد محمد باقر الصدر، فإننا نجده يقدم قراءته الخاصة للنصوص القرآنية وبالدلالات المعاصرة لمفرداتها من دون أن يحدد لنا مرجعيته في

هذه القراءة لاسيما وأن قراءته ممثلة بمفردات لم يكن لها وجود في عصر النص مثل مفهوم الأمة^(٥٢) (Nation)، ومفهوم الانتاج (Production)، ومفهوم التوزيع (Distribution)، وهي مفردات لا يمكننا تطبيق النص القرآني عليها إلا إذا كانت علاقة النص بها علاقة المفهوم والمصداق وهي علاقة إنما يمكن إثباتها إذا كانت علاقة النص بهذه المفردات علاقة العام والخاص أو على أبعد تقدير أن تكون ذات علاقة ملائمة، وكل ذلك لا نجد له تأسيساً أو بياناً في هذه القراءة، مما يمكن القول أن منهجية السيد محمد باقر الصدر كانت منهجية استichائية كمنهجية سيد قطب في تفسيره في ظلال القرآن الكريم، يكون البعد البشري فيها حاضراً بقوة أكبر من حضوره في قراءة د. عبد الكريم زيدان،، وبتعبير آخر أن البعد البشري لنظرية السنن عند د. عبد الكريم زيدان، كان في جانب الصورة من النظرية، في حين كانت عند السيد محمد باقر الصدر في جانب الصورة والمادة معاً، كل ما في الأمر أن هناك نوع علاقة استمرارية مع النص القرآني من حيث المادة فقط والتي تكون فيه هذه المادة تابعة لقراءة الباحث لا أن قراءته تكون تابعة لها، وهذا ما عبر عنه بقوله ((عملية التفسير الموضوعي، عملية حوار مع القرآن الكريم واستنتاج له وليس مجرد استجابة سلبية بل استجابة فعالة وتوظيفاً هادفاً للنص القرآني))^(٥٣).

والأكثر من ذلك نجده يرفض الرجوع إلى كلمات علماء اللغة، لأن ((اللغة التي يقوم على أساس كلماتها التفسير اللغوي محدودة في الزمان والمكان، محدودة في مدلولات الفاظها المحصورة ضمن عدد من الحروف الجامدة))^(٥٤)، بل الأغرب من ذلك أن منهجه وقراءته تقوم على استنتاج القرآن الكريم في الوقت نفسه الذي يستشهد فيه بالقول الآتي: للإمام علي عليه السلام : ((ذلك القرآن الكريم فاستنطقوه ولن ينطق))، فهذا القول نص في عدم نطق القرآن الكريم مؤيداً لدلالة ((الن))^(٥٥)، وإن استنطقناه.

خامساً نظرية السنن والضرورة الثابتة :

إنّ البحث عن سنن التاريخ وقوانين حركة الأمم حضارياً، صعوداً أو نزولاً، لم يكن ترفاً فكرياً، انتجها العقل البشري لأجل المعرفة فقط، بل له أبعاد عملية تظهر آثارها عندما تقوم المجتمعات الأخذ بهذه القوانين لتحديد مسارها المستقبلي تاريخياً، فعلى سبيل المثال، إذا التزمنا بالتفسير الجغرافي للتاريخ الذي يتضمن تقسيم الأرض على (خمس مناطق)، واحدة حارة لا تلائم العمل المستمر لشدة حرارتها وأثنى بارديتين لا تلائمان العمل المستمر لشدة برودتها وأثنى معتدلتين صالحتين للتقدم والعيش الرغيد، فإننا يمكن أن نتحكم بمستقبلنا إذا

حرصنا على العيش في المناطق المعتدلة والابتعاد عن الأماكن شديدة الحرارة والبرودة من دون حاجة إلى البحث عن عوامل ضمان المستقبل أو القيام بالتجارب حول ذلك.

إذن البحث عن سنن التأريخ هو ((محاولة فهم التأريخ وتحليل أحداثه وردها إلى عللها وأسبابها القريبة والبعيدة))^(٥٦)، ولاربط له باليوم الآخر فهو يبحث عن سنن التأريخ في إطار الفكر البشري الخارج عن إطار الفكر الإسلامي الحديث، منطلقاً دنيوي محض، فالباحث في سنن التأريخ منذ اليونان إلى العصر الحديث في الغرب، كان هدفه هو تحديد مسار الأمم والجماعات في مستقبلها الأرضي ولم تكن ترتبط بمستقبله في الآخرة، أما لعدم الاعتقاد بيوم آخر أصلاً كما في اليونانية الوثنية وأما لعدم الاعتقاد بعلاقة بين سنن التأريخ ومصير الإنسان في الآخرة، حتى بالنسبة للنظريات الروحية في تفسير التأريخ كما عند هيكل، إذ أنه وإن اعتقد أن ((الزعيم... لا يخلق التأريخ أو يغير مجراه بإرادته وإنما هو شخص ينفذ الإرادة الإلهية وله دور خاص يلعبه في المجتمع))^(٥٧)، كما رسمته له الإرادة الإلهية في هذه الدنيا.

وعند مراجعة النظرية السننية في الفكر الإسلامي، نجد أنفسنا أمام طرح يرى وجود علاقة بين هذه النظرية واليوم الآخر فضلاً عن علاقتها بالدنيا، ولكون الساحة التأريخية و((سننها أمراً مرتبطاً أشد الارتباط بوظيفة القرآن ككتاب هداية))^(٥٨)، وحقيقة هذه الهداية هي ((عملية تغيير عُبر عنها في القرآن الكريم بأنها إخراج للناس من الظلمات إلى النور))^(٥٩)، فتأريخ المجتمعات حسب السنن التاريخية الإلهية خاضع لسنة: إنَّ التغيير الظاهري تابع للتغيير الباطني وبتعبير القرآن الكريم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١٠].

وتتأكد هذه العلاقة من خلال ما تقدم من تأكيد على رابانية السنن التاريخية واستهدافها ربط الانسان بالله ، وان ضرب السنن التاريخية عرض الحائط وعدم الالتزام بها لن يكون بمعزل عن العقاب الإلهي وهذا ما تشير إليه عديد من الآيات القرآنية ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ [محمد: ١٠].

﴿فَكَيْفَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبَشَرٍ مَعْطَلَةٍ وَقَصْرِ مَشِيدٍ * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٥-٤٦].

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيسٍ * إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٦-٣٧].
 ﴿وَأَلْوَسْتَنَّا مَوَاعِلَ الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

فهذه الآيات وغيرها تؤكد على أن عدم اتباع السنن لن تؤدي إلى انحدار حضاري كظاهرة طبيعية فحسب، بل أن هناك قوة الله ﷻ هي التي تنزل بهم الهلاك والعقاب وبالمقابل عندما يتحسنون سنن الله: يعيشون حالة الرخاء ووفرة الخيرات (٦٠).

إذن سنن التاريخ ليس مجرد قوانين تفسر لنا حركة التاريخ بل هي (حسب وجهة أصحاب النظرية السننية) رسالة الله إلى البشرية بأن ما حصل للأمم الماضية عندما عصوا أوامره ﷻ سوف يحصل للأمم الحاضرة إذا أعادت سلوكهم، ومن ثمة فإن ((معرفة سنن الله جزء من معرفة الدين أو معرفة لجزء من الدين وأن هذه المعرفة ضرورية، ومن الواجبات الدينية لأنها تبصرة بالسلوك الصحيح في الحياة... وبذلك نجد مما حذرنا الله منه)) (٦١).

هذا من جانب الضرورة الدينية في معرفة النظرية السننية، وهنا جانب دنيوي في معرفتها، وذلك أن سنن التاريخ كما تتعلق بالأمم والجماعات، فإنها تتعلق بالأفراد وهذا ما يميز النظرية الإسلامية في حركة التاريخ عن النظريات الوضعية، فإن هذه السنن هي تعبير عن ((توضيح بعض معاني الشريعة الإسلامية للمسلمين ونشرها فيما بينهم ودعوتهم إلى محض نفوسهم وصفاتهم وأحوالهم وما هم عليه كأفراد... في ضوء سنن الله التي بيّنها لنا)) (٦٢)، وهذا التوضيح يفترض من المسلمين بعد معرفتهم هذه السنن أن ((يجعلوها محركاً ودافعاً لنفوسهم للعمل الجدي الصحيح الدؤوب صاحب وفقاً لمقتضيات سنن العز ومن التبعية الذليلة المهينة للطواغيت والكفرة والفجرة إلى حيث أراد الله تعالى للمؤمنين من العزة والكرامة)) (٦٣).

ولهذا البعد الدنيوي لسنن التاريخ، أنموذج تاريخي وهو معركة أُحد حيث خسر المسلمون هذه المعركة وقد حدثنا القرآن الكريم عن هذه الخسارة، فلم تقل أن رسالة السماء خسرت المعركة بعد أن كانت ربحت المعركة في بدر، لأن رسالة السماء فوق مقاييس النصر والهزيمة، بالمعنى المادي، ولكن قالت الذي هزم هو الإنسان... لأن هذا الإنسان تتحكم فيه سنن التاريخ... هذه القضية هي في الحقيقة ترتبط بسنن التاريخ، المسلمون انتصروا في بدر حين كانت الشروط الموضوعية للنصر قد التزم بتحقيقها المسلمون، وخسروا المعركة في أحد

حين كانت الشروط الموضوعية للخسارة متوفرة فيها، فكان كلام القرآن الكريم في هذه القضية مع عملية بشرية لا رسالة ربانية، مع السنن التاريخية الإلهية التكوينية لا التشريعية^(٦٤).

سادساً السنن والتنوع الصياغي :

إنّ الالتزام بوجود سنن في أي مجال من المجالات، يعني أننا نكون أمام علاقة قانونية بالمعنى المنطقي للقانون بين موضوع هذا القانون والحكم الذي يعبر عنه، فمثلاً قانون التمدد للفلزات في الفيزياء يخبر عن علاقة بين الموضوعات وهو الفلزات، والحكم وهو التمدد، وهي علاقة سبب ونتيجة في ظل ظروف من درجة حرارة وطبيعة الفلز.

وهذه العلاقة في مقام التعبير عنها تحمل صيغتين من الناحية المنطقية، لكون القانون هو قضية والقضية منحصرة^(*****)، من حيث الصورة في القضية الحملية والقضية الشرطية، كما أن القضية يمكن أن ترد عادة دون أخرى بحسب التعبير عنها بمادة مضمونها أو بحسب لوازمها وهذا ما نجده حاضراً في الفكر الذي يطرح النظرية السننية في التأريخ في الإسلام.

١- التنوع الصيغي في الصورة:

يرى السيد محمد باقر الصدر أن القرآن الكريم عندما طرح السنن التاريخية، فإنه لم يطرحها في شكل واحد، وإنما أخذت ثلاثة أشكال حسب طبيعة العلاقة بين أطراف السنة من جهة وحسب علاقة السنة بالواقع الخارجي من جهة أخرى فكانت أشكالها كالاتي:

أ- السنة الشرطية:

في مثل هذه الصيغة تكون العلاقة بين موضوع السنة وحكمها علاقة شرط بجزاء، فيكون تحقق الموضوع هو تحقق الشرط أو العلة في السنن التاريخية، ويكون تحقق الجزاء هو تحقق السنة نفسها في الخارج، وهذه الصيغة ((تؤكد العلاقة الموضوعية بين الشرط والجزاء، وأنه متى ما تحقق الشرط تحقق الجزاء))^(٦٥).

والسبب الذي يدعو إلى إبراز السنة بهذه الصورة، ليس لأن هذه العلاقة لا يمكن صياغتها على شكل قضية حملية، إذ أن ذلك ممكن جداً لاسيما وأن الموقف غير نهائي بين المناطق وعلماء العربية في حقيقة التنوع القضوي إلى الحملية والشرطية، بل السبب أن حكمة الله ﷻ أرادت للإنسان أن ((يتعرف على موضع قدميه، وعلى الوسائل التي يجب أن يسلكها في سبيل تكيف بيئته وحياته))^(٦٦)، من خلال جعل الجزاء تابعاً للشرط وجوداً وعدماً، فهذا يعني أن للإنسان التحكم بوجود الجزاء ((ففي كل حالة يرى أنه بحاجة إلى الجزاء يعمل هذا

القانون ويوفر شروطه، [و] في كل حالة يكون الجزاء متعارضاً مع مصالحه ومشاعره يحاول الحيلولة دون توفر شروط هذا القانون))^(٦٧).

ومثال هذا الشكل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَاثِقَاتُ عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْمَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

ب - السنة الحملية:

في هذه الصورة تكون السنة التاريخية مصاغة على وفق القضية الحملية، وحيث أن القضية هي قضية تحتل أنواعاً من حيث مرجعيتها الدلالية وذلك أنها يمكن أن تكون على نحو الفعلية أو الخارجية وتحتل أن تكون على نحو القضية الحقيقية، لا بد لنا من أن تحدد هذه الصياغة من أي واحد منها، إذ أنها لو كانت على نحو القضية الحقيقية فإنها لن تمتاز عن الصياغة السابقة إذ أن القضية الحقيقية ترجع إلى قضية شرطية^(٦٨) مقدمها تحقق الموضوع وتاليها تحقق المحمول.

ومن هنا ذكر السيد محمد باقر الصدر أن هذه الصياغة تكون على شكل القضية الفعلية الناجزة^(٦٩)، أي أن **كَانَ** في ذكر هذا النوع من السنن في القرآن الكريم ، إنما يريد اخبار البشر أن هذه السنة، سنة محسوسة التحقق ولا مجال للبشرية أن تتحكم فيها أو تغييرها، ((لذا لا يملك الإنسان اتجاه هذه القضية أن يغير ظروفها وأن يعدل شروطها، لأنها تخبر عن وقوع الحادثة على أي حال))^(٧٠).

ومن الواضح أن هذا النوع من الصياغة يعني أن الإنسان لا دور له في حركة التأريخ في موضوعها، وإن كان له دور في الموضوعات المصاغة على النوع الأول، وهو ما التزم به السيد محمد باقر الصدر ضمناً عندما عرض الإشكال على هذا النوع بأنه يؤدي إلى ((التعارض بين فكرة سنن التاريخ وفكرة اختيار الإنسان وإرادته، لأن سنن التاريخ ما دامت تنظم مسار الإنسان وحياة الإنسان، إذن ماذا يبقى لإرادة الإنسان))^(٧١)، وذلك أنه ذهب إلى الصياغة الأولى لتثبت إرادته، مما يعني أن يلتزم بهذا التعارض على نحو القضية الجزئية، حيث يرى أن هذا الإشكال باقي ((لو كنا نقصر على هذا الشكل من سنن التاريخ والتزمنا بأنه يستوعب كل الساحة التاريخية لكان هذا التوهم وارداً))^(٧٢)، غير أنه يرجع إلى الشكل الأول ويبين أن القضية السننية فيه تكون ((في شرطها معبرة عن إرادة الإنسان واختياره... الشرط هو فعل الإنسان، هو إرادة الإنسان))^(٧٣).

إلى هنا نحن أمام صياغتين للسنة التاريخية، وهي صياغة متعلقة بصورة القضية السننية وليس لها نظر للمادة أي مضمون السنة التاريخية، والظاهر أن هذه الثنائية مرتبطة بإرادة الله في منح دور للإنسان في السنة وعدم منحه دور فيها.

٢- التنوع الصيغي في المادة :

السيد محمد باقر الصدر بعد أن انتهى من عرض الصياغة من حيث الصورة ذكر الشكل الثالث والذي يفترض حسب السياق اللفظي أن يكون أيضاً مرتبطاً بصورة القضية السننية، إلا أننا نجد يذهب إلى مادتها، وذلك أن هذا الشكل يعبر عن السنن القابل للتحدي وإمكانية مخالفتها من قبل الإنسان وإن كانت هذه المخالفة لأمد محدود وذلك أنها غير مصاغة ((على صورة قانون صارم حدي))^(٧٤)، بل مصاغة ((مع شيء من المرونة بحيث أنها تقبل التحدي ولو على شوط قصير وإن لم تقبل التحدي على شوط طويل))^(٧٥).

وهذا التحدي غير مرتبط بصورة القضية السننية من الناحية المنطقية، بل في الحقيقة لا توجد صورة منطقية للقضية - أي قضية - خارجة عن الشكل الأول والثاني، بل مرتبطة بمادة القضية أي مضمونها، والذي بيّن هذا بوضع أمثلة السيد محمد باقر الصدر، حيث ضرب مثلاً على قضية العلاقة خارج إطار النكاح الطبيعي بين ذكر وأنثى، ومثال كون الإنسان مفطوراً على التدين، وكون الدين ليس ((مجرد التشريع من أعلى وإنما هو فطرة الله التي فطر الناس عليها))^(٧٦)، ففي هذه الأمثلة تكون القضية السننية قضية حملية خبرية، ولكن الإنسان لا يلزم بها ويخالفها ولطبيعية موضوعها فإن الإنسان سيسقط أمامها وهو سقوط لا ربط له بكون القضية شرطية أو حملية، أي أن السقوط سيتم على الأمد البعيد سواء عبرنا مثلاً عن مثال الفطرة الذي ((هو المثال الرئيسي للشكل الثالث))^(٧٧) بصورة قضية شرطية، كما لو فرضنا أن القرآن الكريم لم يعبر عنها بصورة قضية حملية وهي أن الدين هو فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله وهو مضمون الآية الكريمة: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، وأن لو كان التعبير بقضية شرطية: إن أتبع الإنسان فطرته فإنه يلتزم بالدين أبداً.

ففي كل من التعبيرين لو لم يلزم الإنسان بصدق القضية وأخذ عدم التدين عقيدة له فإنه على الأمد الطويل سيثبت خطأه ويعود إلى فطرته.

إذن كان من الأولى عدم تثبيت الصياغة بل يجعلها ثنائية من حيث الصورة وثنائية من حيث المادة، الثنائية الأولى هي الشكل الأول والشكل الثاني والثنائية الثانية هي الشكل الثاني والشكل الثالث بعد الإشارة على تغير حيثية القسمة.

هذا ما طرحه السيد محمد باقر الصدر حول التنوع الصياغي للسنن التاريخية، وأما ما طرحه الدكتور عبد الكريم زيدان فظاهره أنه اقتصر على الثنائية من حيث المادة، والمقصود بالمادة هنا هو مادة (سنن) وليس المضمون مطلقاً، فهو يرى أن السنة التاريخية أو الإلهية تارة تطرح بلسان مادة (سنن) نفسها كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسَانَ اللَّهِ بُدِيلاً﴾ [فاطر: ٤٣] وقد تطرح ((بتقدير نتيجة معينة بناءً على وصف معين أو حالة معينة أو بناء على سببٍ أو شرطٍ معينين، فيكون هذا الاخبار بهذه الصيغ أخباراً عن سنة ثابتة لله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلَّغْنَا الْقُرْمِيَّ أَهْلَكَ تَاهَهُ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩].

غير أن هذا الظاهر لا يعني عدم التفاته إلى التنوع الصياغي، بل ذكره ضمناً في قوله: بناءً على سبب أو شرط معينين، فإنه يرجع إلى أن التقرير يكون بصورة قضية شرطية. إذن بالنتيجة هنا اتفاق بين السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان في أنواع الصيغ، إلا أنهما اختلفا في الاجمال والتفصيل^(٧٨).

الخاتمة :

إلى هنا انتهينا من عرض نظرية حركة التاريخ في الفكر الإسلامي الحديث، وقد تم فيه تناول عناصر ستة في هذه النظرية، حسب ما وردت ضمناً في نصي رائدين في هذا المجال وهما نص السيد محمد باقر الصدر والدكتور عبد الكريم زيدان، التي تم الوصول من خلال تحليلها منطقياً، إلى مجموعة من النتائج التي تمثل خصوصية الرؤية الاجتهادية عند المسلمين في موضوع حركة التاريخ والتي تتمثل بالنقاط الآتية التي تمثل حصيلة ما وصل إليه هذا البحث:-

١- إنَّ نظرية حركة التاريخ في الفكر الإسلامي الاجتهادي على مستوى المصطلح والعنوان الذي يميزها عن باقي النظرية وإن كانت لم تتوحد في مصطلح واحد، إلا أنه في مرجعيته الدلالية لها دلالة واحدة، وهي أنها قوانين إلهية تحكم مسار حركة الأمم والأفراد، والتنوع إنما كان نتيجة تنوع النسبة الإضافية بين السنن وفاعلها من جهة وموضوعها من جهة أخرى، أي أنه تنوع دالي لا دلالي (لفظي لا معنوي).

- ٢- إنَّ قوانين التاريخ في هذا الفكر من وضع الإرادة الإلهية، فهي قوانين قررها الله ﷻ في القرآن الكريم بإرادته التشريعية، وليست هي نتيجة علاقات ذاتية بين عوامل وأحداث لا دور للإرادة الإلهية التشريعية فيها.
- ٣- إنَّ كون قوانين التَّاريخ مقررة بإرادة الله التشريعية، لا يعني أن الإنسان أمامها منفعل فقط، وإنما له دور المُفعل لها، وهي تعبر عن كلمة الله في إعطاء دور للإنسان في مسيرة التَّاريخ.
- ٤- إنَّ السنن الإسلامية في التَّاريخ تتوفر على سعة القانون العلمي من الاطراد والثبات، فهي قواعد تحكم التَّاريخ على نحو كلي.
- ٥- إنَّ المنهج الاستنباطي للسنن التَّاريخية قد استند بالأساس إلى القرآن الكريم، وكان على مستوى الوصول إلى المادة الدلالية للنظرية منوعاً بين منهج الاستناد إلى الدلالة النقلية وهو ما كان عند د. عبد الكريم زيدان وإلى الدلالة المستنبطة وفق قراءة معاصرة وهو ما كان عند السيد محمد باقر الصدر.
- ٦- للنظرية السننية في الفكر الإسلامي بعد أخروي زيادة على بعدها الدنيوي وهو ما يتميز به عن النظريات الوضعية في التاريخ.
- ٧- إنَّ القوانين التاريخية في القرآن الكريم قد تم طرحها بصيغ متنوعة حسب موضوع السنة وحسب فاعليتها على التحدي وحسب دورها في حركة البشرية، فكانت هناك صياغات حسب الصورة وصياغات حسب المادة.

الهوامش:

- (١) د. يوسف وغيلسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ٢٠٠٨، ص ٧٥-٧٦.
- (٢) نوري جعفر: التاريخ، مجاله وفلسفته، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

- (٣) ينظر: د. عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ط١، منشورات ذوي القربى، قم، ١٤٢٧، ج١، ص١٥٧-١٥٨.
- (٤) محمد باقر الصدر: السنن التاريخية في القرآن الكريم، ط١، دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٩٨٩، ص٤٥-٤٦.
- (٥) د. عبد الكريم زيدان: السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص١٣.
- (٦) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ط١، ترتيب، د. محمد عوض وفاطمة أصلان، دار احياء التراث، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص٤٥٣.
- (٧) ينظر: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثير، ط١، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، منشورات دار التفسير، قم، ١٤٢٦، ج٢، ص٤٠٩، ومحمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي: لسان العرب، ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، مج١، ص١٦-١٩.
- (٨) محمد بن محمد الرازي: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ط٢، تحقيق محسن بيدار، دار بيدار، قم، ١٤٢٦، ص٦٠.
- (٩) علي بن محمد الجرجاني: الحاشية على تحرير القواعد المنطقية، ضمن المصدر السابق: ص٦٠.
- (١٠) عثمان بن عمر ابن الحاجب المالكي: الكافية في النحو، ط١، منشورات كردستان، إيران، د. ت، ص١٥٥-١٥٦.
- (١١) عبد الرحمن بن أحمد الجامي، المصدر السابق: ص٢٣٣.
- (١٢) محمد باقر الصدر: السنن التاريخية. المصدر السابق: ص٥١.
- (١٣) المصدر السابق: ص٥١.
- (١٤) محمد باقر الصدر، السنن التاريخية، ص٥٠.
- (١٥) د. عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، ص١٣.
- (١٦) عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٧.
- (١٧) الشيخ محمد صنقور علي، المعجم الأصولي، ط٢، منشورات نتش، قم، ٢٠٠٥، ج١، ص٥١٣-٥١٤.
- (١٨) أحمد عبد الله أبو زيد، أطروحة التفسير الموضوعي عند السيد محمد باقر الصدر، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص١٥.
- (١٩) د. مصطفى سليم، مباحث في التفسير الموضوعي، ط٥، دار القلم، دمشق ٢٠٠٧، ص١٧.
- (٢٠) محمد باقر الصدر، السنن التاريخية، المصدر السابق: ص٤٦.
- (٢١) د. محمد عبد السلام محمد، دراسات في القرآن الكريم عن التفسير الموضوعي، ط٢، مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٨٧، ص٢٢.
- (٢٢) محمد باقر الصدر، السنن التاريخية، المصدر السابق: ص٧.

- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٧.
- (٢٤) د. عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ٧.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٧.
- (٢٦) محمد باقر الصدر، السنن التأريخية، المصدر السابق: ص ٧٣.
- (٢٧) د. عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ٨.
- (٢٨) المصدر السابق: ص ١٤.
- (٢٩) المصدر السابق: ص ١٥.
- (*) الواسطة في الثبوت: هي ما لا يحتاج في عروض الواسطة على ذبها إلى شيء. ضياء الدين العراقي، منهاج الأصول، تقرير محمد إبراهيم الكرياسي، ط١، مطبعة النجف ١٩٩٦، ج ١، ص ٩، ففي السنن التاريخية، القوانين تعرض لموضوع التأريخ بوساطة القوانين التي انشئها الله في الكون بالجملة، فالسنن قوانين عارضة بذاتها ولا تحتاج إلى شيء آخر.
- (٣٠) السيد محمد باقر الصدر، السنن التأريخية، المصدر السابق: ص ٦٩.
- (٣١) د. عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ١٠.
- (٣٢) المصدر السابق: ص ٣٠.
- (**) القضية التحليلية هي مقابل القضية التركيبية، ففي القضية التحليلية يكون المحمول متضمناً في الموضوع مثل القضية الأرامل كن متزوجات، فهي تصنع الحقيقة في صور لفظية أخرى، في حين القضية التركيبية هي التي لا يكون محمولها متضمن في موضوعها مثل قضايا العلوم التطبيقية مثل أحمد شوقي كاتب مسرحي، ولذا تسمى القضايا بالتحليلية بالقضايا التكرارية والقضايا التركيبية بالقضايا الخبرية، ينظر: د. زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، ط٤، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ج ١، ص ٣٤ - ٣٥.
- (***) التنبيه: مصطلح في المنطق وآداب البحث والمناظرة، يطلق على الاستدلال على ما هو بديهي غير جلي، إذ أن البديهي من حيث كونه بديهي لا يحتاج الاستدلال، ولكن لعروض نوع غموض عليه عند المتلقي قد يحتاج معه إلى ما ينبيهه إلى هذه البداهة، ينظر: عبد الوهاب عبد الحسين الأمدي، شرح في آداب البحث والمناظرة، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٩، ص ٦٢ - ٦٣.
- (٣٣) عبد الله بن شهاب الدين اليزدي: الحاشية على تهذيب المنطق، ط٩، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٧، ص ١١٢.
- (٣٤) ينظر: جميل صليب: المعجم الفلسفي، ط١، منشورات ذوي القربى، قم، د. ت، ج ١، ص ١٨١.
- (٣٥) السنن الإلهية، مصدر سابق، ص ١٤، وينظر: محمد باقر الصدر، السنن التأريخية، ص ٦٧.
- (****) هذه الصفة مأخوذة من صفة الاطراد الواجبة توفرها في التعريف المنطقي، إذ أن التعريف المنطقي بمنزلة قانون يعكس ثبوت المحمول للموضوع، وحسب هذه الصفة فإن التعريف لا يتخلف عن أفراد المعرف، بحيث إذا ثبت المعرف فإن التعريف يتحقق فيه.

(٣٦) السنن الإلهية: المصدر السابق: ص ١٤، وينظر: محمد باقر الصدر والسنن التاريخية، ص ٦٧٢.

(٣٧) محمد باقر الصدر: السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٦٧.

(٣٨) المصدر السابق: ص ٦٧ - ٦٨.

(٣٩) السنن الإلهية: المصدر السابق: ص ٢٠٦.

(*****) صفة العموم يمكن عدّها صفة مستدركة، لأن العمومية بمعنى الكلية، والكلية جنس تعريف القانون إذ يُعرف بأنه أمر كلي كما تقدم في المتن، ولكن يبدو أن ذكره في سمات القانون أي كونه صفة خارجة عن ماهية القانون لازمه له للتأكيد على أنها لا تقتصر على ذات الموضوع نفسه بل تشمل زمانه ومكانه أو أي جهة أخرى، من دون استثناء لقوم أو طائفة أو قومية، كما تتصور في بعض المدعيات كدعوى شعب الله المختار، فهي صفة تأكيدية وليس تأسيسية، وقد ذكر القرآن الكريم بعض هذه المدعيات بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُل فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨]، وقد يكون لهذا السبب عدم ذكر السيد محمد باقر الصدر لها على نحو الاستقلال عن الصفتين السابقتين.

(٤٠) السنن الإلهية: المصدر السابق: ص ١٤.

(٤١) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٦٨.

(*****) الإرادة التكوينية هي إرادة الله ﷻ التي تخضع لها جميع الكائنات والموجودات وهي تتعلق بالأفعال التي يريدتها الله ويقوم بإيجادها بذاته المقدسة بقوله للشيء أو الفعل (كن فيكون) وإن الإرادة التشريعية فهي أيضاً تتعلق بأفعال يريدتها ويحبها الله ﷻ ولكنها إرادة حب ورغبة بالشيء أو الفعل من حيث صدوره من المكلف المختار وللمزيد من التفصيل ينظر: محمد علي صنقور: المعجم الأصولي، المصدر السابق: ص ١٠٥. محمد بن محمد نصير الدين الطوسي: قواعد العقائد، ط بلا، لجنة ادارة الحوزة العلمية، قم، ١٤١٦، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤٢) محمد باقر الصدر، السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٦٨.

(*****) كما في قوله (ص) لأمير المؤمنين عليه السلام: ((يا علي الصدقة ترد القضاء الذي ابرم إبراماً، يا علي صلة الرحم تزيد في العمر))، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٤. وعنه (ص): ((الله لا إله إلا هو ليدفع بالصدقة الداء والديبيلة والحرق والغرق والهدم والجنون، وقوله (ص): فكروا بالصدقة فإن البلاء لا يخطاها. وغيرها. ومثل هذه الأحاديث تعد من مستندات الإمامية على عقيدة البداء محمد بن حسن الحر العاملي: تفصيل وسائل الشيعة، ط ٢، مؤسسة آل البيت، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣، ج ٩، ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٤٣) السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٤٤) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٧٢.

(٤٥) المصدر السابق: ص ٧٥.

- (٤٦) لمزيد من التفصيل عن مفهوم الوجود الذهني، ينظر: محمد حسين الطباطبائي نهاية الحكمة، ط٢، تصحيح وتعليق، علا مرزا فياضي، مؤسسة آموزشي، قم، د. ت، ج١، ص١٤٣-١٤٥، المتن والهامش.
- (٤٧) محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، المنهج الرباني بين المنطق والحدس، طذ، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٣.
- (٤٨) محمد باقر البهبهاني، النوافذ الحائرية، ط١، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ١٤١٥، ص٩٢-٩٣.
- (٤٩) السنن الإلهية: المصدر السابق: ص ١٥.
- (*****) ورد عن النبي (ص): (القرآن الكريم ذو وجوه، فأحمله على أحسنها). وعن أمير المؤمنين عليه السلام وهو يوصي ابن عباس في حجاج الخوارج: لا تخاصمهم بالقرآن، فإن (القرآن الكريم حمال ذو وجوه تقول ويقولون)، نهج البلاغة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤٢٢، ص١٤٩-١٥٠، وعن الإمام الصادق عليه السلام احذروا فكم من بدعة قد زخرفت بأية من كتاب الله ينظر إليها الناظر فيراها حقاً وهي باطل، محمد بن حسن الحر العاملي، تحرير وسائل الشيعة، ط١، دار نصاب، قم ١٤٢٢، ص٢٩١.
- (٥٠) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٤٤-٤٥.
- (٥١) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٣٤-٣٥.
- (*****) المنهج التوليدي عند سقراط: هو أن يقوم المحاجج إلى إثارة الأسئلة والاعتراضات من خلال الأجوبة يتم التوصل إلى أحكام ومعارف، ينظر: د. حسام الألوسي، مقدمة الفلسفة اليونانية قبل أرسطو، ط١، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧١-١٧٢.
- (٥٢) السنن التاريخية: المصدر السابق: ص ٥٨-٦١.
- (٥٣) السنن التاريخية: المصدر السابق: ص ٣٥.
- (٥٤) المصدر السابق: ص ٣٥-٣٦.
- (٥٥) المصدر السابق: ص ٣٥، نهج البلاغة، مرجع سابق، ص ٦٩.
- (٥٦) د. محمد عبد الرحمن مرحبا: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، ط٣، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٧٨٣.
- (٥٧) د. نوري جعفر: التأريخ، مجاله وفلسفته، مرجع سابق، ص ٨٩.
- (٥٨) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٤٨.
- (٥٩) المصدر السابق: ص ٤٨.
- (٦٠) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٦٠.
- (٦١) السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ١٦-١٧.
- (٦٢) السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ١٦-١٧.
- (٦٣) المصدر السابق: ص ١٧.
- (٦٤) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٤٩-٥٠.

(*) علماء المنطق يرون أن القضية الشرطية فيها حكم معلق على شرط غير جازم، أما في العملية فهو حكم جازم غير معلق على شرط، أبو بركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، ط٢، منشورات، جامعة اصفهان، ١٤١٥، ج١، ص٧٢. في حين أن علماء العربية يرون أن القضية الشرطية هي في حقيقتها جملة خبرية تتمثل بالتالي أو الجزاء وأما المقدم أو الشرط فهو قيد لها حاله حال الفضلات في علم النحو، ينظر: مسعود بن عمر التفتازاني، المطول في شرح المختصر، ط١، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص١٢١.

(٦٥) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٨٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٦٨) محمد حسين الغروي النائين: فوائد الأصول، ط٧، تقرير محمد علي الكاظمي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤٢١ هـ.

(٦٩) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٨٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٧٢) السنن التاريخية، المصدر السابق: ص ٨٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٧٤) المصدر السابق: ص ٨٨.

(٧٥) المصدر السابق: ص ٨٨.

(٧٦) المصدر السابق ص ٨٩ - ٩٠.

(٧٧) المصدر السابق ص ٩٢.

(٧٨) السنن الإلهية، المصدر السابق: ص ١٦.

Theory of The history movement in Modern Islamic Thought multiform and unite of content

Dr.Hajir Dwayyir Hashoosh
University of Baghdad -College of Education/ Ibn Rushd
Department of science Holy

Abstract:

These papers deal with the theory of history movement in the modern Islamic thought, I have been show it thought leading taxes in this thought I mean taxes of Mohamed Baqer Al-Sadir and Dr. Abdul Kareem Zeidan .

I have explain element of his theory out of logic analyses and compare between them, and finally , I found six element which consist of this theory, as following:

- 1- AL-Sunnin and multidomatic.
- 2- AL-Sunnin :God creation.
- 3- AL-Sunna and Its law essence .
- 4- The Mothed and education of AL-Sunnin
- 5- Theory of AL-Sunnin : fixed necessary
- 6- AL-Sunnin and formularization Variety